

مقترحات مقدمة للحكومة المصرية من قبل الجمعية

- مطالبة وزراء خارجية الدول الأجنبية وخاصة الأوروبية (روسيا – ألمانيا- إنجلترا- إيطاليا) لحث السائحين بتلك الدول على زيارة مصر خلال الفترة المقبلة (وخاصة منطقة البحر الأحمر) حيث أنها آمنة تماماً.
- العمل على دعم الطيران الشارتر بعد الأزمة الطاحنة التي حدثت في مصر (Free landing and take off).
- سرعة تفعيل قانون الحد الأدنى للأجور
- سداد كامل مرتبات العاملين بالمجال السياحي "الثابتة والمتغيرة" من خلال صندوق الطوارئ والسياحة المعد لهذا الغرض.
- تخفيض الالتزامات المالية للشركات السياحية خلال الفترة الحالية وذلك من خلال ما يلي :
 - 1- تأجيل سداد قيمة ضريبة المبيعات المستحقة ابتداء من تاريخ شهر نوفمبر ٢٠١٠، وذلك لأن القطاع الفندقى يتعامل بالأجل مع شركات ووكلاء السفر الأجنبية وشركات الطيران على أن يكون تأجيل السداد دون غرامات أو فوائد تأخير.
 - 2- تأجيل سداد التأمينات الاجتماعية الشهرية المستحقة دون احتساب أية غرامات أو فوائد تأخير.
 - 3- تأجيل المطالبات المالية من الفنادق والتي تتمثل في (نقابات- رسوم استهلاك المياه- رسوم استهلاك الكهرباء- رسوم التنشيط السياحي ... إلخ) والتي تتعدى ٢٤ جهة مختلفة.
 - 4- قيام البنوك بإعادة جدولة المديونيات بأسلوب متفهم للأحداث وتخفيض الفوائد عن هذه الفترة ومراعاة الأضرار المالية التي حدثت لجميع المنشآت السياحية.
 - 5- التأكيد على محافظين المدن السياحية المختلفة للقيام ببعض الإجراءات أسوة بما قام به محافظ جنوب سيناء، حيث وافق على ما يلي :
 - الإعفاء من رسوم المحليات خلال تلك الفترة
 - الإعفاء من سداد غرامات الأشغال.
 - تأجيل كافة الأقساط المستحقة على المستثمرين من أراضي وخلافه لمدة ثلاثة شهور دون احتساب فوائد تأخير.
 - إعطاء مهلة للمشروعات تحت التنفيذ قدرها ثلاثة شهور وتضاف إلى مدد التنفيذ التعاقدية
 - تخفيض ٧٥% من رسوم التراكي والسقالات والعائمات الساحلية.
 - الإعفاء من رسم دخول بعض المحميات
 - الحث على منح تخفيض على كافة عقود الإيجارات المبرمة بين الفنادق والأنشطة السياحية الأخرى.
- التأكيد على بعض التوصيات الخاصة بسوق الأوراق المالية على المدى القصير :
 - 1- الدفع بقوة شرائية للسوق وذلك عن طريق بعض الأساليب التالية:
 - تشجيع البنوك وشركات التأمين وشركات القطاع العام والبريد والتأمينات الاجتماعية للاستثمار فى البورصة عن طريق:
 - صناديق الاستثمار المتاحة.
 - مجموعة من محافظ الأوراق المالية توزع بالتساوي على عدد لا يقل عن عشرة مديري استثمار.

○ الاستثمار المباشر إذا كان لدى هذه الجهات الإمكانيات البشرية والفنية للقيام بذلك.

- توجيه شركة مصر للمقاصة للاستثمار في البورصة عن طريق:

○ صناديق الاستثمار القابضة

○ مجموعة من محافظ الأوراق المالية توزع بالتساوي على عدد لا يقل عن عشرة مديري استثمار

مع عدم السماح لشركة مصر للمقاصة بالاستثمار المباشر لوجود شبهة تضارب المصالح.

- القيام بحملة إعلامية لتشجيع وطمأنة المستثمر المحلي والعربي والأجنبي للبقاء والدخول في السوق.

- تحديد الشركات التي استفادت من تخصيص أراضي بأقل من قيمتها أو حصلت على استثناءات غير شرعية ثم قامت بطرح أسهمها في اكتتابات عامة وإلزامها بإعادة أموال المكتتبين بسعر الطرح مع الفوائد البنكية لمن يرغب.

٢- مساندة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية من خلال:

- إتاحة قروض حسنة لمدة عامين لجميع الشركات العاملة في المجال بحد أدنى مليون جنيه وحد أقصى عشرة ملايين جنيه.
- إعادة ٧٥% من حصيلة صندوق "تأمين المتعاملين ضد المخاطر غير التجارية" لشركات الأوراق المالية التي قامت بسداد كامل هذه الحصيلة من إيراداتها..
- تخفيض جميع الرسوم المفروضة على الشركات وعلى عمليات التداول بنسبة ٥٠%.
- تأجيل سداد التأمينات وضريبة كسب العمل لمدة ٦ شهور.